

ولوجية الاقتصاد الإسلامي وإيديولوجية الاقتصاد الرأسمالي في معالجة الأزمة المالية والاقتصاد العالمية الحالية .. أهم نقاط الالتقاء والاختلاف ————— د. بومدين يوسف

إيديولوجية الاقتصاد الإسلامي وإيديولوجية الاقتصاد الرأسمالي في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية .. أهم نقاط الالتقاء والاختلاف.

د. بومدين يوسف - جامعة الجزائر 03

تعتبر الأزمة المالية العالمية نتيجة مجموعة مترابطة من الأسباب كان آخرها واقع قروض الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وان كل ما حدث بعدها افرز مؤشرات تدل على أن سوق قروض الرهن العقاري قد دخلت في أزمة حقيقية، بفعل مجموعة من الأسباب أدت إلى وقوع الأزمة المالية العالمية وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى مجموعة من الانعكاسات على اقتصاديات الدول النامية، ومن أهم هذه الانعكاسات اهيارات متتالية لعدة مؤسسات مالية كبرى من بنوك وشركات تأمين وشركات التمويل العقاري وصناديق الاستثمار، وشملت تداعياتها أسواق المال والبورصات العالمية في صورة انخفاضات حادة ومنتتالية للمؤشرات.

مقدمة:

إن الأزمة المالية العالمية عام 2008 هي أزمة مالية حدثت بفعل مجموعة مترابطة من الأسباب كان آخرها واقع قروض الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وان كل ما حدث بعدها افرز مؤشرات تدل على أن سوق قروض الرهن العقاري قد دخلت في أزمة حقيقية، بفعل مجموعة من الأسباب أدت إلى وقوع الأزمة المالية العالمية، وأدت إلى ترسيخ وتعميق هذه الأزمة بعد وقوعها، وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى مجموعة من الانعكاسات على اقتصاديات الدول النامية، ومن أهم هذه الانعكاسات اهيارات متتالية لعدة مؤسسات مالية كبرى من بنوك وشركات تأمين وشركات التمويل العقاري وصناديق الاستثمار، وشملت تداعياتها أسواق المال والبورصات العالمية في صورة

ولوجية الاقتصاد الإسلامي وإيديولوجية الاقتصاد الرأسمالي في معالجة الأزمة المالية والاقتصاد العالمية الحالية .. أهم نقاط الالتقاء والاختلاف ————— د. بومدين يوسف

انخفاضات حادة ومنتالية للمؤشرات بها وامتدت تأثيراتها إلى جميع أنحاء العالم وإلى جوانب الاقتصاد في صورة ركود بدأ يخيم على حركة الأسواق وانخفاضات في معدل النمو؛ وقد عززت طبيعة وقوة الأزمة المالية العالمية 2008 وعمقت الإدراك لدى الاقتصاديين الرأسماليين ولدى صناعات القرار الاقتصادي والسياسي أن معالجة هذه الأزمة معالجة جذرية وجوهرية هو أمر صعب جدا وقد يكون مستحيلا في ظل الاستمرار بنفس أسس وقواعد النظام الرأسمالي، وقد تصاعدت دعوات كثيرة تؤكد على ضرورة العمل على إجراء مراجعة شاملة وكلية على مستوى العالم للنظام الرأسمالي؛ أدت إلى تغيير مسار الرأسمالية وفي خضم تلك الأزمة بدا مفهوم الرأسمالية في التراجع ليلتقي مع الفكر الإسلامي بأهمية وجود الدولة كي تكون المعنية بإعادة التوازن لاقتصاد الدولة - التدخل الحكومي -.

في الجانب الآخر يبدو الاختلاف في تفسير المفاهيم الاقتصادية قائما على أساس وجهة نظر الإسلام اتجاه الفائدة والربا والتي كانت الأساس في انقسام عرى الاقتصاد الرأسمالي وكان تدخل الدولة لصالح الفكر الإسلامي الذي نجحت فيه المصارف الإسلامية في تأسيس سياسة مصرفية ثابتة في أزمة النظام الرأسمالي.

وقد أصبح هناك ضرورة ملحة لوجود خطة حقيقية للإصلاح الاقتصادي لانقاذ العالم وتحقيق الاستقرار الشامل، وتبين ان الطرح الاسلامي حول الازمة المالية العالمية يحضى بصدى واسع لتقديم علاج يخرج الاقتصاد العالمي من أزمتته، اذ يمكن الاقول ان جوهر الازمة يكمن في مخالفة تعاليم الاسلام؛ وأن طرق علاجها باتت في العودة الى تطبيق الشريعة الاسلامية.

من هنا برز الدور الذي يمكن ان يلعبه الاسلام في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي ومدى حاجة العالم لتفادي عيوب الراسمالية الجاحمة والاشتراكية التي اثبت التاريخ فشلها قبل ذلك، إذ ان الراسمالية لها مزايا وعيوب، والنظام الاسلامي يعترف بالية السوق وحقوق الملكية الفردية ولكنه ينظمها بالحد الادنى الذي يحمي حقوق الفرد والمجتمع

ولوجية الاقتصاد الإسلامي وإيديولوجية الاقتصاد الرأسمالي في معالجة الأزمة المالية والاقتصاد العالمية الحالية .. أهم نقاط الالتقاء والاختلاف ————— د. بومدين يوسف

ويحيطها بسياج الاخلاق والقيم التي تضمن ان تحقق المنافسة في السوق الاهداف المرجوة منها. ويمكن ملاحظة ان الشركات العاملة وفق الشريعة الاسلامية الازمات أثناء الازمة المالية الاخيرة، إذ أن المؤسسات المالية الاسلامية كانت أقل تأثراً بالازمة مقارنة بغيرها. وفي الاخير يمكن القول ان مبادئ النظام الاسلامي يمكن عددها من انسب المبادئ لمواجهة الازمة المالية العالمية، إذ ان الاسباب التي نشأت عنها تلك الازمة يرفضها النظام الاسلامي. فالازمة تفاقمت نتيجة التوسع في الاقراض باسعار فائدة منخفضة دون الاخذ في الاعتبار الملائة المالية للمقترضين، وذلك مايرفضه الاقتصاد الاسلامي، إذ ان البنوك الاسلامية لا تستخدم التمويل بالاقرض نظراً لعدم تعاملها باسعار الفائدة، حيث ان هدفها الحقيقي ليس جمع الاموال بل رفاهية المجتمع.

وفي بحثنا هذا سنحاول سنحاول ان نستعرض في المحور الأول للازمة المالية مع التركيز على الازمة العالمية المالية الأخيرة باعتبارها احدث الازمات من حيث المفهوم والاسباب وتداعياتها، وأثارها على الاقتصاد العالمي، وفي المحور الثاني سيتم التطرق إلى التدخل الحكومي والبنوك المركزية وتراجع مفهوم الادبيات الراسمالية، وفي المحور الثالث سيتم التطرق الى مفهوم الايديولوجية بصفة عامة ونقطة الالتقاء بين الفكر الراسمالي وايديولوجية الفكر الاسلامي ومفهوم الحرية الاقتصادية في الاسلام؛ أما في المحور الرابع فحاولنا عرض أوجه الاختلاف في الفكرين الاسلامي والرسمالي من وجهة نظر الفائدة التي يتعامل بها الاقتصاد الراسمالي والتي كانت السبب الرئيسي لازمة المالية من جهة والعائد على على راس المال □ الربحية □ في الفكر الاسلامي، كما توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

هدف البحث: في هذا الإطار تهدف الدراسة إلى:

1. عرض وتقديم لازمة المالية من حيث المفهوم والأسباب والتداعيات، ولمفهوم الإيديولوجية والإطار الفكري والنظري لإيديولوجية الفكر الإسلامي والرأسمالي في محاولة

ولوجية الاقتصاد الإسلامي وإيديولوجية الاقتصاد الرأسمالي في معالجة الأزمة المالية والاقتصاد العالمية الحالية .. أهم نقاط الالتقاء والاختلاف ————— د. بومدين يوسف

لتقليل الفجوة المعرفية والعلمية ومحاولة الوصول إلى التحقق نقاط الالتقاء والاختلاف بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي الرأسمالي.

2. محاولة إظهار أوجه الاختلاف في الفكرين الاسلامي والرأسمالي من وجهة نظر الفائدة التي يتعامل بها الاقتصاد الرأسمالي والتي كانت السبب الرئيسي لازمة المالية من جهة والعائد على على راس المال □ الربحية □ في الفكر الاسلامي الذي يحقق قدرا كبيرا من الحماية في مثل هذه الأزمات. لأنها تقوم على الاقتصاد الحقيقي والتجارة الحقيقية وليس على تجارة المال، فالربح في البنك الإسلامي ينتج عن تملك البنك الإسلامي للسلعة وتصرفه فيها وهذه هي طريقة الإقراض الإسلامي التي تعتمد على ما يعرف في الإسلام بالمرابحة أو التورق، وهذا هو سبب الاختلاف بين معنى الفائدة في الإسلام عن الفائدة في الفكر الإسلامي.

الإطار المنهجي للدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بغية تفسير أسباب الأزمة المالية العالمية وتداعياتها وتراجع المنظومة الرأسمالية بسبب عجزها في معالجتها للآزمة المالية الراهنة كما اعتمدنا على توضيح مفاهيم جديدة التي قد تنفق أو تختلف مع الفكر الإسلامي.

المحور الاول - الأزمة المالية الاقتصادية العالمية: الأسباب والنتائج:

إن الأزمات والتقلبات والنمو والركود هي من ميزات النظام الاقتصادي الرأسمالي، التي يصعب التنبؤ بها ولا يمكن التخلص منها، وكل ما نسعى إليه دائماً هو التخفيف من وطئتها. فقد تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية، عبر تاريخها القصير نسبياً إلى أزمات مالية عدة، 1844- 1857- 1873- 1890- 1893- 1907- 1929- وبعد الحرب العالمية الثانية أيضاً، حدثت أزمات مالية، والجميع يتذكر أزمة سوق الأسهم في 1987، كان لها تداعيات دولية أيضاً.

ولوجية الاقتصاد الإسلامي وإيديولوجية الاقتصاد الرأسمالي في معالجة الأزمة المالية والاقتصاد العالمية الحالية .. أهم نقاط الالتقاء والاختلاف ————— د. بومدين يوسف

1- مفهوم الأزمة المالية:

بالرغم من عدم وجود تعريف محدد للأزمة المالية، إلا أن معظم التعاريف المقدمة لها تنفق على كونها تعبر عن انهيار شامل للنظام المالي بكل مكوناته، وهي تلك الاختلالات العميقة التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات، إجمالي القروض والودائع المصرفية ومعدل الصرف يتبعهما انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها، ويمتد آثار ذلك كله إلى القطاعات الأخرى. (1)

2- ملخص لأسباب نشأة الأزمة المالية:

هناك إجماع على أن الأزمة المالية الحالية قد بدأت في سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة، ثم انتقلت إلى بقية النظام التمويلي كالعُدوى من خلال شبكة معقدة من المشتقات المالية المترابطة أحد الأجزاء المهمة والكبيرة في القطاع التمويلي الأمريكي والتي كان من الصعوبة تسعير درجة المخاطر فيها مما أدى إلى غموض وعدم تأكيد في اتخاذ القرارات وخسائر قدرت بمليارات الدولارات، وبعد سوق الرهن العقاري تداعي النظام الائتماني وسوق الأسهم واعتقد أن انعدام الثقة بقدرة النظام الائتماني على العمل كان عاملاً مهماً.

1-2- عمليات الاقتراض المتتابة والمتراكمة وتعاضم حجم الديون:

إضافة إلى الحجم الكبير للديون الحكومية الأمريكية، فقد بلغ حجم الديون الفردية في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 9 تريليون دولار، وأغلب هذه الديون الفردية هي ديون عقارية (حيث بلغت هذه الديون العقارية حوالي 6.6 تريليون دولار). وإضافة إلى الديون الحكومية والديون الفردية، فقد تعاضم حجم ديون الشركات أيضاً، وقد وصل حجم هذه الديون إلى حوالي 18.4 تريليون دولار. (2)

ولوجية الاقتصاد الإسلامي وإيديولوجية الاقتصاد الرأسمالي في معالجة الأزمة المالية والاقتصاد العالمية الحالية .. أهم نقاط الالتقاء والاختلاف ————— د. بومدين يوسف

تعود بداية الأزمة المالية إلى عام 2007 عبر ما يسمى بـ "أزمة الرهن العقاري" حين توسعت المؤسسات المالية الأمريكية في منح قروض عقارية لعدد كبير من الأفراد لتمويل شراء عقارات، بحيث ارتفع معدل التمليك السكني في الولايات المتحدة من % 64 سنة 1996 إلى 69، 2 % سنة 2004، والذي ساعد علي هذا الارتفاع وجود القانون الصادر سنة 1977، والذي ينص على إمكانية أن تحصل أي مؤسسة مالية على ضمانات لودائعها المالية من الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع إذا التزمت بالإقراض إلى أسر أمريكية من ذوي الدخل المتواضع، ومع توسع البنوك والمؤسسات المالية في نسب التمويل العقاري دون وجود لضمانات كافية فقد أثر ذلك سلبا على قدرتها المالية، ورغم تدخل البنوك المركزية في تقديم مليارات الدولارات كقروض للبنوك إلا أن ارتفاع عدد البنوك التي تعاني من عجز شديد في السيولة النقدية. أدى في مرحلة تالية إلى ظهور العديد من حالات الإفلاس التي شهدتها الاقتصاد الأمريكي والعالمي، حيث بلغ عدد المؤسسات الأمريكية التي أفلست أو قريبة من الإفلاس حوالي 120 مؤسسة مالية، منها إفلاس مؤسستي Lyman و Merrill Lynch ووصول أكبر مؤسسة تأمين أمريكية إلى حافة الإفلاس AIG American International Group، لولا تدخل الخزانة الأمريكية والاحتياطي الأمريكي الفيدرالي لإنقاذها، ويكفي أن نشير إلى أن الأزمة المالية الحالية كلفت الاقتصاد الأمريكي حوالي 1000 مليار دولار عام 2008 مما استدعى تدخلاً مباشراً من الإدارة الاقتصادية لإيجاد حل لهذه الأزمة. حيث خصصت مبالغ ضخمة قدرت بحوالي 800 مليار دولار لتجاوز تلك الأزمة، كما قامت الخزانة الأمريكية بطرح سندات خزانة وشراء القروض المتعثرة لإنقاذ البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية، ولكن ساهمت عدة عوامل في سرعة نمو الائتمان العقاري منها: تحرير أسواق التمويل العقاري بإلغاء الحد الأقصى للإقراض، وأسعار الفائدة على الودائع، وإلغاء

ولوجية الاقتصاد الإسلامي وإيديولوجية الاقتصاد الرأسمالي في معالجة الأزمة المالية والاقتصاد العالمية الحالية .. أهم نقاط الالتقاء والاختلاف ————— د. بومدين يوسف

القيود على الائتمان مما فتح المجال لزيادة المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية في مجال الائتمان العقاري. (3)

2-2- تعاضم حجم الديون وتطور الأزمة والمضاربة في المشتقات المالية:

امتد تأثير الأزمة المالية إلى الأسواق والمؤسسات الأساسية في النظام المالي بعد ارتفاع حالات التعثر عن السداد في أسواق الرهن العقاري، حيث قامت البنوك وشركات العقارات ببيع الديون إلى شركات التوريق التي أصدرت بموجبها سندات قابلة للتداول في أسواق البورصة العالمية من خلال ما يعرف بعمليات التوريق "Securitization"، مما أدى بدوره إلى توسع الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي من جهة، ومن جهة أخرى قامت البنوك والمؤسسات المالية بالتأمين على السندات لدى شركات التأمين على أن يقوم حامل السند بدفع رسوم التأمين عليها ضمانا لسداد قيمة السندات من طرف شركة التأمين وهذا في حالة ما إذا أفلس البنك أو عجز صاحب العقار عن السداد، كما قاموا أيضا برهن تلك السندات للاستفادة من أسعار الفائدة مما شجعهم على اقتناء المزيد من تلك السندات، وخلال نفس الفترة تم إصدار أدوات مالية جديدة تسمى المشتقات المالية "Derivatives" حيث تم المضاربة عليها في الأسواق المالية بشكل منفصل عن السندات. وبالرغم من أن المعيار المحاسبي الدولي (IAS39) منع بقاء مثل هذه المضاربات خارج الميزانية، لكن ضخامة عمليات المشتقات وتنوعها وعدم تأثيرها في النقدية أو الأصول أو الالتزامات الأخرى جعل الرقابة عليها من قبل مدققي الحسابات غاية في الصعوبة. (4)

ونتيجة لتلك الفروق السعرية التي أرهقت أصحاب العقارات وأوقفتهم عن السداد قامت البنوك ببيع العقارات محل النزاع والتي رفض ملاكها الخروج منها. وقد أدى ذلك النزاع بين البنوك وأصحاب العقارات إلى انخفاض قيمة تلك العقارات بدءاً من

ولوجية الاقتصاد الإسلامي وإيديولوجية الاقتصاد الرأسمالي في معالجة الأزمة المالية والاقتصاد العالمية الحالية .. أهم نقاط الالتقاء والاختلاف ————— د. بومدين يوسف

عام 2007 وأصبحت قيمتها أقل من قيمة السندات المتداولة والصادرة بشأنها فلم يعد في مقدور الأفراد سداد مديونيتهم بعد بيع السندات التي بدأت قيمتها في الانخفاض. ونتيجة لتضرر البنوك الدائنة من عدم السداد هبطت قيمة أسهمها في البورصة وأعلنت عدة شركات عقارية وشركات تأمين إفلاسها. وبناءً عليه فقد سيطر علي المستثمرين حالة من عدم الثقة ودفع المودعين إلي سحب ودائعهم مما انعكس سلبيًا على سيولة البنوك، وعلى الرغم من تدخلات البنوك المركزية والتي تجاوزت 500 مليار دولار إلا أن عدد من البنوك أعلنت إفلاسها وتوالت الخسائر وانخفضت أسهم البنوك وشركات الاستثمار العقاري والنتيجة كانت إصابة الأسواق المالية بالشلل التام. وقد انعكست آثار الأزمة المالية العالمية علي العالم أجمع في انخفاض معدلات النمو

2-3- ضعف رقابة المصرف الاحتياطي الفدرالي:

إن الحكومة الأمريكية سبق أن أعفت مصرف ليمان برادرز (Leman Brothers) من رقابة المصرف الاحتياطي الفدرالي، بدعوى أهمية هذا المصرف من الجانب الاستثماري وخاصة دعم قروض السكن، كما أن المصارف الأمريكية لا تخضع لقواعد بازل الدولية حرصا من الحكومة الأمريكية على حرية العمل المصرفي وسريته.

2-4- سيطرة عدم الثقة في الأسواق:

يرى (Lim) (5) أن التدايعات المالية السلبية وسوء الأداء المالي وعدم الجدوى وعدم كفاءة وفاعلية الأدوات المالية الحديثة دفعت باتجاه عدم الثقة في الأسواق، واتجه المودعون بكثافة نحو سحب ودائعهم من المصارف، وأدى ذلك إلى انعكاسات سلبية حادة على سيولة المصارف، ولم تنجح تدخلات المصارف المركزية في معالجة هذا الأمر بصورة فاعلة. أن إفلاس Bankruptcy مصرف "ليمان برادرز" قد أدى إلى تعميق حدة عدم الثقة، وكان إفلاسه صدمة كبيرة للمستثمرين، وجعل ثقتهم تهتز بالمنظومة المالية

ولوجية الاقتصاد الإسلامي وإيديولوجية الاقتصاد الرأسمالي في معالجة الأزمة المالية والاقتصاد العالمية الحالية .. أهم نقاط الالتقاء والاختلاف ————— د. بومدين يوسف

والاقتصادية، وبالذور الحكومي، فقد كانوا يعتقدون أن الحكومة الأميركية لن تسمح بإفلاس مصرف مهم مثل هذا المصرف، وربما كان هذا الأمر (عدم إنقاذ مصرف ليمان برذرز) من الأخطاء الإستراتيجية الجوهرية التي رسخت وعمقت حدّة الأزمة المالية العالمية، وتجدر الإشارة إلى أن مصرف "ليمان برذرز" قد أفلس بعد أن تراجعت قيمة سهمه إلى أكثر من 90% وبلغت خسائره حوالي سبعة مليارات دولار.

2-5- ويرى بعض الباحثين أن أسباب الأزمة المالية الراهنة تكمن في التعامل بنظام الديون الربوية: بيعها وإقراضها واقتراضها، ويتم ذلك في التوسع في الاقتراض من قبل البنوك بنسبة تزيد عن النسبة التي حددها اتفاقية بازل بهذا الخصوص بالألا تتجاوز نسبة من ر أس المال المملوك لهذه البنوك.(6)

3- ملخص لأهم النتائج:

• **التأثير على معدلات النمو:** وقد انعكست آثار الأزمة المالية العالمية علي العالم أجمع في انخفاض معدلات النمو والذي يتضح من خلال الجدول التالي.

أبرز مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الفترة 2008 – 2010:

**2010	**2009	*2008	(نسبة مئوية)
6.0	2.1-	6.2	معدل نمو التجارة العالمية
75.8	74.5	101.2	سعر برميل النفط (دولار / برميل)
3.0	0.9	2.5	النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي العالمي
2.0	0.1-	1.3	معدل النمو الاقتصادي للدول ذات الدخل المرتفع
6.1	4.5	6.3	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)
4.7	2.9	5.0	منطقة اليورو
5.2	3.9	5.8	اليابان
1.9	0.3-	1.2	الولايات المتحدة الأميركية
1.6	0.6-	1.1	الدول المتقدمة خارج منظمة التعاون الاقتصادي

ولوجية الاقتصاد الإسلامي وإيديولوجية الاقتصاد الرأسمالي في معالجة الأزمة المالية والاقتصاد العالمية الحالية .. أهم نقاط الالتقاء والاختلاف ————— د. بومدين يوسف

			والتنمية
1.5	0.1-	0.5	معدل النمو الاقتصادي للدول النامية
2.0	0.5-	1.4	معدل النمو الاقتصادي للدول النامية باستثناء الصين والهند
5.3	3.1	4.3	النمو الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

(7) World Bank, **Global Economic Prospects**, 2009.

• يتضح من الجدول السابق الانخفاض التدريجي **معدل النمو الاقتصادي** علي مستوي العالم وخاصةً ابتداءً من عام 2008 وهو ما يعكس تأثير الأزمة العالمية علي النمو الاقتصادي لمختلف دول العالم، فعلي سبيل المثال إذا نظرنا إلي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فسوف نرى الانخفاض التدريجي من 4.3 % عام 2008 إلى 1.3 % عام 2009، ويبدو التأثير علي الإتحاد الأوروبي والدول المتقدمة اقتصاديا ذات الدخل المرتفع أكثر وضوحاً يقل النمو الاقتصادي تدريجياً من 1.3 % عام 2008 ليصل إلى -1.0 % عام 2009.

• **التأثير علي الأسواق المالية** عرفت الأسواق المالية العالمية تدهوراً حاداً في النشاط جراء تأثره بالقطاع المصرفي والمال، وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات، ترتب عنها اضطراباً وخللاً في مؤشرات البورصة، حيث قدرت Bloomberg Financial Agency والتي تابعت أداء 89 سوقاً مالية حول العالم خسارة أسواق المال في عام 2008 بقراءة 30 تريليون دولار، بينما تشير تقديرات بنك التنمية الآسيوي إلى أن خسارة العالم قاربت 50 تريليون دولار من الأصول المالية في عام 2008، كما كان لتراجع القيمة السوقية لـ 8 مؤسسات مالية عالمية خسارة بحوالي 574 مليار دولار أمريكي خلال نفس العام، كما هبطت مؤشرات البورصات في كل من آسيا وأوروبا ما بين 8 % و 10 %، في حين اضطرت البورصات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى غلق تعاملاتها بعدما انخفض

ولوجية الاقتصاد الإسلامي وإيديولوجية الاقتصاد الرأسمالي في معالجة الأزمة المالية والاقتصاد العالمية الحالية .. أهم نقاط الالتقاء والاختلاف ————— د. بومدين يوسف

"مؤشر داو جونز Down Jones Index" بـ 550 نقطة في العقود الآجلة، بحيث فاقت الخسارة في شهر أكتوبر لوحده 10 آلاف مليار دولار أمريكي.

التأثير على الجزائر والدول المنتجة والمصدرة للنفط:

إن تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية مرتبط أساسا بحالة الكساد التي ستهيمن على الاقتصاد العالمي، وعلى اعتبار أن الصادرات النفطية تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي (98.01 % من إجمالي قيمة الصادرات لسنة 2007)، إذ يشكل قطاع المحروقات المصدر الرئيسي للدخل الوطني، فإن انخفاض أسعار البترول من 147 دولارا للبرميل في شهر فيفري 2008 إلى 33.87 دولارا للبرميل في شهر ديسمبر من نفس السنة، أي بانخفاض نسبته 334 %، مما لا شك فيه أن هذا الانخفاض الحاد سيؤثر على وضع الموازنات العامة القادمة، وعلى معدلات النمو الاقتصادي، فضلا عن تدني إيرادات الدولة من العملة الأجنبية والتي يعتمد عليها اعتمادا كليا في تمويل مشاريع البنية التحتية وبرامج التنمية المختلفة. إن استمرار الأزمة المالية العالمية لفترة طويلة نسبيا، سيكون له انعكاسات مباشرة على الاقتصاد الجزائري واقتصاد الدول المنتجة والمصدرة للنفط، يمكن تلخيصها في النقاط الرئيسية التالية. (8)

- 1- تراجع الأسعار من 147 \$ إلى حوالي 30 \$، مما أدى إلى تخفيض إنتاج أوبك.
- 2- تراجع الإيرادات النفطية الممول للتنمية الاقتصادية.
- 3- إجراءات حكومية معاكسة: سياسات مالية توسعية أدى إلى تراجع الفوائض المحققة في الحساب الجاري (من 380 مليار دولار عام 2008 إلى 50 مليار دولار عام 2009).

- 4- التوقع بنمو 3.2 % لعام 2009، مع عودة الارتفاع إلى أسعار النفط.
- 5- سياسات مالية توسعية: ارتفاع الطلب على الاستيراد (من الدول العربية المجاورة).

ولوجية الاقتصاد الإسلامي وإيديولوجية الاقتصاد الرأسمالي في معالجة الأزمة المالية والاقتصاد العالمية الحالية .. أهم نقاط الالتقاء والاختلاف ————— د. بومدين يوسف

6- توقع بنمو لعام 2010:

- سيصل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي النفطي 4.4 %.

- سيصل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 3.9 %.

7- تراجع القدرات التمويلية عالمياً.

8- تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المنطقة من خارجها، والوارد من الدول العربية الغنية إلى الأخرى غير الغنية.

9- تراجع تحويلات المغتربين.

10- تراجع الطلب العالمي على السياحة وتراجع عائداتها.

تحسن العائدات السياحية في بعض الدول العربية: التوجه نحو أسواق السياحة غير المكلفة كثيراً. (9)

في خلاصة القول، تراجعت معظم أسواق المنطقة المالية بشكل ملحوظ نتيجة الأزمة المالية العالمية، لكن بقي الاقتصاد الفعلي حتى الآن بمنأى عن تأثيراتها نسبياً. ويعزى ذلك في جزء كبير منه إلى فائض السيولة الكبير الناتج من الطفرة النفطية في السنوات الأخيرة، والعزلة النسبية لاقتصاد الدول النفطية وتدني رسملة الأسواق فيها.

المحور الثاني- التدخل الحكومي والبنوك المركزية وتراجع مفهوم الأدبيات الرأسمالية:

لقد جاء تعامل الحكومة الأمريكية مع الأزمة ليكشف عن درس آخر وهو أهمية التدخل الحكومي. فرغم أن الاقتصاد العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قائم على الاقتصاد الحر ونظام اقتصاد السوق ورفع شعار الدولة تحكم ولا تملك. فقد ظهر بوضوح دور التدخل الحكومي للمساهمة في علاج أزمة الرهن العقاري والحيلولة دون انهيار النظام الاقتصادي العالمي. وأكد وزير الخزانة الأمريكية آنذاك هنري بولسون ذلك

ولوجية الاقتصاد الإسلامي وإيديولوجية الاقتصاد الرأسمالي في معالجة الأزمة المالية والاقتصاد العالمية الحالية .. أهم نقاط الالتقاء والاختلاف ————— د. بومدين يوسف

بقوله إن التدخل غير المسبوق والشامل للحكومة يعتبر الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون انهيار الاقتصاد الأمريكي بشكل اكبر. وقال رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي بين بيرنانك تعليقا على التدخلات الحكومية أنها ضرورية لضمان ألا تؤدي الديون المعدومة إلى انهيار النظام المالي والاقتصاد. (10)

تتميز الرأسمالية بمعرفة إن اقتصاد السوق تحتاج إلى حكومة نشطة وفاعلة والذي أصبح واضحا بعد أن أنقذ انهياره الدعم الحكومي. ومن واجب الحكومة والبنوك المركزية إدارة المعطيات الاقتصادية وبان السياسة المالية والنقدية للحكومة هي أدوات مؤثرة لمنع التراجع الاقتصادي. ومع أزمة الرهن العقاري عادت الدولة مرة أخرى إلى المدرسة الكيترية وعززت من دورها في استخدام السياسة المالية والنقدية ولجأت إلى شراء مؤسسات خاصة منعا لانهيارها للحيلولة دون انهيار النظام الاقتصادي العالمي . ويكفي أن نشير إلى أن الأزمة المالية الحالية كلفت الاقتصاد الأمريكي حوالي 1000 مليار دولار عام 2008 مما استدعى تدخلاً مباشراً من الإدارة الاقتصادية لإيجاد حل لهذه الأزمة. حيث خصصت مبالغ ضخمة قدرت بحوالي 800 مليار دولار لتجاوز تلك الأزمة، كما قامت الخزانة الأمريكية بطرح سندات خزانة وشراء القروض المتعثرة لإنقاذ البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية. وهكذا سيسود نظام اقتصادي مختلط يشارك القطاع العام والخاص في التنمية المستدامة. (11)

رغم قيام البنك الفيدرالي الأمريكي بتخفيض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة في يناير 2008 إلى 3.50 % وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم تخفيضه تدريجياً إلى 2 % بين يناير وأبريل من ذات العام، وقيام عدد من البنوك المركزية الأخرى في مختلف أنحاء العالم بتخفيض أسعار الفائدة، حيث قام البنك المركزي الأوروبي بخفض سعر الفائدة من 4.25 % إلى 3.75 %، واتخذت كذلك البنوك المركزية في كندا والمملكة المتحدة وسويسرا والسويد نفس الإجراء بالتخفيض بمقدار نصف في المائة، ومن جهة أخرى

ولوجية الاقتصاد الإسلامي وإيديولوجية الاقتصاد الرأسمالي في معالجة الأزمة المالية والاقتصاد العالمية الحالية .. أهم نقاط الالتقاء والاختلاف ————— د. بومدين يوسف

وللتخفيف من حدة الأزمة وليس لتجاوزها - لأن تجاوزها يتوقف على آثارها التي من المتوقع أن تمتد لسنوات حسب تقديرات اقتصادية إلى غاية عام 2012 - قامت البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم بضخ أموال في سوق المال، حيث قام البنك المركزي الأوروبي بضخ أكثر من 69 مليار أورو، و 4.2 مليار دولار أمريكي من البنك المركزي الياباني، وكذلك قامت الحكومة البريطانية بدفع مبادرة لإنعاش سوق العقارات من الركود بتكلفة تصل إلى نصف مليار جنيه إسترليني.

• يرى بعض المتخصصين الاقتصاديين إن التدخل الحكومي في شأن البنوك الخاصة في مسائل الإقراض سياسة غير صحيحة بما أن الأزمة المالية الحالية هي شح في السيولة فإن دور الحكومة هو توفير النقد أو السيولة الكافية بأي طريقة ممكنة عن طريق السياسة النقدية. في حالة أنظمة سعر الصرف الثابت كما في المنطقة العربية، يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة، ولكن لا بأس من شراء العملة الصعبة أي امتصاصها من السوق المحلية بالإضافة إلى تخفيض سعر الفائدة. وإن وجدت أوراق مالية وسندات حكومية في التداول فيجب شراؤها أيضا.

• إذا لم يكن ذلك كافيا، فإنه يمكن للحكومة إيداع رؤوس أموال كبيرة مباشرة فيالبنوك أو منح البنوك قروض كبيرة. أصبح واضحا الآن إن الولايات المتحدة استخدمت سياسة مالية أيضا، بعض الاقتصاديين يؤيدون ذلك، على سبيل المثال (Martin Feldstein) والفريق الاقتصادي لرئيس الولايات المتحدة ولكن المشكلة اكبر من ذلك. لأن السياسة المالية سوف تخلق مشاكل كثيرة، أهمها أننا لا يمكن أن نعلم إذا ما كانت توسعية أم لا للأسباب التالية:

1. ستؤدي إلى رفع سعر الفائدة في وقت لا يفترض أن يحدث فيه تأثير سلبي على

الاستثمارات الخاصة ،

ولوجية الاقتصاد الإسلامي وإيديولوجية الاقتصاد الرأسمالي في معالجة الأزمة المالية والاقتصاد العالمية الحالية .. أهم نقاط الالتقاء والاختلاف ————— د. بومدين يوسف

2. ستزداد الضرائب المتوقعة في المستقبل في الدول التي فيها نظام ضريبي، مما يسبب انخفاضاً في عدد ساعات العمل و الإنتاجية.
3. لا يمكن ضمان التوقيت المناسب الذي ستؤثر فيه السياسة المالية
4. أنه تعني زيادة المديونية على الأجيال القادمة وتحميلها مسؤولية حل مشكلة يعتبر الجيل الحالي مسئولاً عنها. وأخيراً
5. فإن السياسة المالية ستزيد من مستوى الأسعار إضافة إلى تأثير السياسة النقدية.

في الواقع يصعب على الحكومة اتخاذ سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية توسعية في نفس الوقت من دون تغيير سعر الفائدة! فالمطلوب في الحقيقة هو خفض سعر الفائدة، وهذا غير ممكن مع زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب. ولكن السؤال الحرج هو: ماذا يحدث عندما يصل سعر الفائدة صفر والاقتصاد لا يزال متعثراً؟

المحور الثالث – إيديولوجية الفكر الإسلامي ومفهوم الحرية الاقتصادية في الإسلام ونقطة الالتقاء مع الفكر الرأسمالي:

تعرف الأيدلوجية بأنها مجموعة نظامية من المفاهيم في موضوع الحياة أو الثقافة البشرية، أو أنها طريقة أو محتوى التفكير المميز للفرد أو الجماعة أو أنها مجموعة من الأهداف المتكاملة التي تشكل قوام برنامج سياسي اقتصادي اجتماعي، أو هي في النهاية مذهباً قد يكون سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، ولذا فإنه من خلال بيان ماهية الأيدلوجية، فإن أيدلوجية الاقتصاد أو النظام الاقتصادي تمثل مجموعة الإجراءات المؤثرة على الاختيار الاقتصادي الذي يهدف في النهاية إلى توجيه الموارد الاقتصادية (الطبيعية والبشرية) نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

ولوجية الاقتصاد الإسلامي وإيديولوجية الاقتصاد الرأسمالي في معالجة الأزمة المالية والاقتصاد العالمية الحالية .. أهم نقاط الالتقاء والاختلاف ————— د. بومدين يوسف

هذا وتختلف الأيدلوجية الاقتصادية عن علم الاقتصاد (الاقتصاد السياسي) في أن النظام أو الأيدلوجية الاقتصادية هي الطريقة التي يرغب المجتمع في إتباعها أو العمل بها في حياته الاقتصادية وحل مشكلاته العملية، أما علم الاقتصاد فهو العلم الذي يتضمن تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها كما انه يشتمل على نظريات لتفسير الحياة الاقتصادية مثل قوانين العرض والطلب والغلة والتكاليف وتوازن المستهلك وغيرها والتي تنبني على أساس من الاستقراء والملاحظة للظواهر الاقتصادية المختلفة. لما كانت الحرية الاقتصادية في الإسلام إعطاء الفرد الحرية في الاكتساب والتمتع بالثريات والقيام بجميع أوجه الأنشطة الاقتصادية ضمن دائرة الحلال والقيم والأخلاق الإسلامية وهكذا يتميز موقف الإسلام بالنسبة للحرية الاقتصادية مؤيدا ولكن قيدها بمحدود الحلال والحرام.

ومن هذه القيود:

1. يجب أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعاً.
2. حق الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي.
3. تنظيم الأسواق وإقرار العدل في المعاملات.

يعترف الاقتصاد الإسلامي بالمسؤولية الاقتصادية للدولة باعتبارها الهيئة المنوط بها رعاية مصالح الأمة وبهذا فالإسلام يقر بان ملكية المعادن والنفط ليست مملوكة لأحد بل تكون ملكا للدولة وان ظهرت في ارض مملوكة ملكية خاصة لفرد أو لأفراد فيقاس ما يوجد في باطن الأرض. وعلى الرغم من إقرار الإسلام لحق الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي إلا أن هذا الحق ليس مطلقا بل يخضع بدوره لقيود تحول دون تسلط الدولة واستغلال نفوذها بما يضيق على الناس أو يضيع حقوقهم أو يسلبهم حرياتهم المشروعة فليس للدولة أن تزاحم الأفراد في نشاطهم إلا إذا قصرُوا أو عجزوا - (12)

ولوجية الاقتصاد الإسلامي وإيديولوجية الاقتصاد الرأسمالي في معالجة الأزمة المالية والاقتصاد العالمية الحالية .. أهم نقاط الالتقاء والاختلاف ————— د. بومدين يوسف

تفسر المشكلة الاقتصادية من المنظور الإسلامي من عدم إنكارها لنشوء مشكلة اقتصادية في المجتمع. لكنه لا يرى أن هذه المشكلة هي مشكلة الطبيعة وقلة الموارد كما هو الحال في الرأسمالية أو سببها التناقض بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع كما يزعم الاشتراكيون بل هي مشكلة الإنسان نفسه وهي ندرة العمل المنتج والعمل الصالح الدعوب. وبناء على ذلك فإن علاج المشكلة الاقتصادية في رأي النظام الاقتصادي الإسلامي بان الإسلام أباح الملكية الفردية كما اقر الإسلام الملكية الخاصة والعامة وكلاهما ركن أصيل وعليه فهو يوفق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وان لا تظغى كل منها على الأخرى. وأجاز الإسلام للحاكم حق التصرف بالأموال العامة بما يضمن تقليل التفاوت في الدخول والثروات بين أفراد المجتمع. (13)

**المحور الرابع – أوجه الاختلاف في الفكرين الإسلامي والرأسمالي /
الفائدة الربحية وقانون الإفلاس:
الأسباب الحقيقية للازمة المالية من وجهة نظر إسلامية:**

يرى بعض الباحثين إن السبب الحقيقي للأزمة المالية الراهنة تكمن في التوسع في القروض الربوية إذ أن مقدار الدين الأصلي سيتضاءل مع الزمن بالنسبة للربا المحسوب عليه، فيصبح عجز الأفراد والدول أمر واردا في كثير من الحالات، مما يسبب أزمة تسديد الدين، وتباطؤ عجلة الاقتصاد لعدم قدرة كثير من الطبقات الوسطى بل والكبرى عن تسديد الدين ومواكبة الإنتاج. (14)

كما ويرى بعض الباحثين إن النظام المعمول به في البورصات والأسواق المالية، من بيع وشراء للأسهم والسندات، والبضائع دونما شرط التقايض للسلع بل تشتري وتباع مرات عدة ، دون انتقالها من بائعها الأصلي، هو نظام باطل يعقد المشكلة ولا يحلها، حيث يزيد التداول وينخفض دون تقايض بل دون وجود سلع، كل ذلك

ولوجية الاقتصاد الإسلامي وإيديولوجية الاقتصاد الرأسمالي في معالجة الأزمة المالية والاقتصاد العالمية الحالية .. أهم نقاط الالتقاء والاختلاف ————— د. بومدين يوسف

يشجع المضاربات والهزات في الأسواق، وهكذا تحدث الخسائر والأرباح بطرق شتى من النصب والاحتيال وقد تستمر وتستمر قبل أن تنكشف وتصبح كارثة اقتصادية. (15)

ويرى بعض الباحثين أن أسباب الأزمة المالية الراهنة تكمن في التعامل بنظام الديون الربوية: يباع وإقراضا واقتراضا، ويتم ذلك في التوسع في الإقراض من قبل البنوك بنسبة تزيد عن النسبة التي حددتها اتفاقية بازل بهذا الخصوص بألا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لهذه البنوك. (16)

يعني أن الأزمة المالية العالمية نشأت وتفاقت نتيجة التوسع في الإقراض بأسعار فائدة منخفضة دون الأخذ في الاعتبار الملاءة المالية للمقترضين منذ عام 2000 بشكل مبالغ فيه مما رفع سقف الاقتراض إلى أربعة أضعاف. ذلك لتحسين أداء الاقتصاد. ثم باعت هذه الشركات هذه القروض إلى شركات الرهن العقاري القانوني التي سندتها بسندات مدعمة بالرهن العقاري. حيث بيعت هذه السندات لشركات التأمين وصناديق الاستثمار والبنوك من قبل شركات التصنيف العالمية نتيجة رفع الفوائد مع الدولار عام 2007 لاستقطاب ودائع عالمية أدت إلى تعثر هذه القروض السكنية وتعثر السندات الصادرة بموجبها.

يمكننا القول إن تغيير أسعار الفائدة بشكل لا يعكس الوضع الاقتصادي وهو ما يمكن تسميته - استخدام الفائدة كمنشط - كان هو السبب الفني الحقيقي وراء الأزمة المالية الحالية.

وأن منع الربا سواء أكان ربا نسيئة أو فضل، وجعل الإقراض لمساعدة المحتاجين دون زيادة على رأس المال هي إحدى الأدوات الهامة التي تعمل على حل هذه الأزمة لكونها تعمل على تخفيض الديون.

إن تفاقم الأزمة ممثلة بالتوسع في معاملات المضاربات في الأسواق المالية وانتشار الربح السريع. والانتقال إلى الرأسمالية المالية والتخلي عن الإنتاجية والخدمية. واعتماد

ولوجية الاقتصاد الإسلامي وإيديولوجية الاقتصاد الرأسمالي في معالجة الأزمة المالية والاقتصاد العالمية الحالية .. أهم نقاط الالتقاء والاختلاف ————— د. بومدين يوسف

الإقراض بالفائدة. والاعتماد على الدين العام بدل الضرائب. بالمقابل نجد أن المصارف الإسلامية بدت أقل تأثراً بالأزمة. وأن النظام المصرفي وسياسات المال والتجارة الإسلامية تحقق قدراً كبيراً من الحماية في مثل هذه الأزمات. لأنها تقوم على الاقتصاد الحقيقي والتجارة الحقيقية وليس على تجارة المال.

فالربح في البنك الإسلامي ينتج عن تملك البنك الإسلامي للسلعة وتصرفه فيها. بينما الربح ينتج عن تأجير النقود للعملاء في البنوك الربوية وأن الربح غير مضمون للبائع أما الزيادة في القرض الربوي فهي مضمونة للمقرض وعليه فهناك مخاطرة يتحملها البائع نتيجة تملكه للسلعة وتصرفه بها. أما المرابي فلا يتحمل هذه المخاطر هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الربح في البيع يؤخذ مرة واحدة بينما قد يؤخذ الربح أكثر من مرة إلى أن يصل إلى أضعاف مضاعفة. (17)

وهذه هي طريقة الإقراض الإسلامي التي تعتمد على ما يعرف في الإسلام بالمراجحة أو التورق. وهو شراء المقرض لسلعة ما كالسيارة مثلاً ثم بيعها في الوقت الفوري ليحصل على أكبر مبلغ يدفعه فيها نقداً. مهمة البنوك هنا كمثال هو أن تمتلك مجموعة من السيارات في هذه الحالة وبيعك واحدة منها أو أكثر حسب دخلك بالتقسيم وليس بالإيجار المنتهي بالتملك. أي أن هذه السيارة تصبح ملكك فوراً كي تتمكن من بيعها. ولأنك قد لا تكون لك الخبرة في البيع أو الشراء فإنه من الممكن أن يقوم البنك ببيعها نيابة عنك ووضع قيمتها في حسابك طبعاً مقابل عمولة محدودة، ولكن ما فائدة البنك من بيعك سيارة بالتقسيم، في هذه الحالة لكي يحقق الربح يضع فائدة على السلعة، لأن البيع بالتقسيم جائز في الإسلام ويسمى البيع الآجل.

وهذا هو سبب الاختلاف بين معنى الفائدة في الإسلام عن الفائدة في الفكر الإسلامي. وعليه فإن الإفراط في تطبيق نظرية اقتصاد السوق أصبح غير مجدي لأنها أدت إلى خسائر كبيرة جداً في المؤسسات المالية وجعلتها على حافة الإفلاس.

ولوجية الاقتصاد الإسلامي وإيديولوجية الاقتصاد الرأسمالي في معالجة الأزمة المالية والاقتصاد العالمية الحالية .. أهم نقاط الالتقاء والاختلاف ————— د. بومدين يوسف

هكذا جاء قانون الإفلاس وأشهر إفلاس Bankruptcy مصرف "ليمان برذرز" قد أدى إلى تعميق حدّة عدم الثقة عقب فشل الجهود المبذولة لإنقاذه، وكان إفلاسه صدمة كبيرة للمستثمرين، وجعل تقتهم تهمتر بالمنظومة المالية والاقتصادية، وبالذور الحكومي، فقد كانوا يعتقدون أن الحكومة الأميركية لن تسمح بإفلاس مصرف مهم مثل هذا المصرف، وربما كان هذا الأمر (عدم إنقاذ مصرف ليمان برذرز) من الأخطاء الإستراتيجية الجوهرية التي رسخت وعمقت حدّة الأزمة المالية العالمية، وتجدر الإشارة إلى أن مصرف "ليمان برذرز" قد أفلس بعد أن تراجعت قيمة سهمه إلى أكثر من 90 % وبلغت خسائره حوالي سبعة مليارات دولار بسبب استثماراته في سوق الرهن العقاري.

كما أعلنت الحكومة الأمريكية أن عملا قمة صناعة السيارات كرايسلر في عام 2009 إشهار إفلاسها طبقا للفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس الأمريكي الذي يضمن لها حماية من الدائنين، وأنها ستدار من قبل إدارة جديدة تعينها الحكومة الأمريكية، واتى هذا الإعلان بعد رفض دائني كرايسلر شطب ديونهم المترتبة عليها خلال محادثاتهم مع الحكومة الأمريكية - كرايسلر تحمي بالفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس 2009. هنا يتضح أن ما قامت به الحكومة الأمريكية من تأمين لبعض المؤسسات المالية وشركات التأمين المتضررة من الأزمة المالية يعد تناقضا صارخا مع مبادئ تحرير الأسواق وأزالت جميع الضوابط والقوانين المتشددة التي قد تبطئ من حركة الأسواق وحربتها كما يدعون، كما انه مناقض لرفض أمريكا القاطع لأي تدخل حكومي في الأسواق، لتدور عليها الدوائر وتجرها الأزمة على أن تقوم بأكبر تدخل حكومي في التاريخ.

وقد يكون ما حدث من أزمة مالية هي بداية لنظام اقتصادي عالمي جديد، بعد ان اثبت النموذج الأمريكي صعوبة التعامل مع آليات التي درج عليها في الاقتصاد والتي كانت تعتبر جزء من ثروته الإيديولوجية وإذا بقي اخذ مسارا آخر غير ما درج عليه وهو عدم تدخل الدولة.

ولوجية الاقتصاد الإسلامي وإيديولوجية الاقتصاد الرأسمالي في معالجة الأزمة المالية والاقتصاد العالمية الحالية .. أهم نقاط الالتقاء والاختلاف ————— د. بومدين يوسف

إن نظام الاقتصاد الإسلامي يمكن أن يصبح نظاما عالميا وليس خاصا بالمسلمين فقط، إذ هو نظام يأخذ أفضل ما في النظم البشرية ويتلافى أسوء ما فيها، وخلاصة القول عندما يتم الالتزام بقواعد وضوابط الاقتصاد الإسلامي يمكن الخروج من الأزمة، فالاقتصاد الإسلامي هو الحل للخلاص من الأزمة الاقتصادية العالمية.

الاستنتاجات والمقترحات:

الاستنتاجات:

1- أن أيديولوجية الاقتصاد الإسلامي قد ارتكزت على الشريعة الإسلامية المبنية على مصادرها - القرآن الكريم - السنة النبوية - الإجماع - الاجتهاد. بينما ارتكزت وتأسست أيديولوجية الاقتصاد الرأسمالي على آراء مفكري وفلاسفة الغرب فيما بعد عصر النهضة إلى أوائل القرن العشرين وحتى الآن، ومن ثم تعرضت الإيديولوجية الأخيرة إلى أزمات وتعديلات بصفة متوالية حتى وقتنا الحالي، من منطلق أنها من صنع البشر الذي تحكمه الأهواء وقصر النظر، في المقابل لم تواجه أيديولوجية الاقتصاد الإسلامي أزمات أو تعديلات منذ نشأتها وحتى الآن.

2- لم تستطع الرأسمالية الصمود وعدم التراجع من عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي وهكذا تراجعت نظرية اقتصاد السوق لصالح تدخل الحاكم أي الدولة لكي يتم إنقاذ السوق المالية وانتشالها من الأزمة المالية التي لحقت بها في نهاية عام 2007 وقد اتضح ذلك من خلال ما أعلنته الحكومة الأمريكية عن خطة لضخ سيولة ضخمة تصل لترليون دولار - 1000 مليار - لإنقاذ الأسواق المالية في أمريكا.

3- يمكن إجمال أسباب الأزمة المالية من منظور إسلامي في عدة أمور؛ أهمها التعامل بالربا أخذا وعطاء، وإعادة بيع أو رهن العقار والتوريق وطبيعة مبادئ الاقتصاد

ولوجية الاقتصاد الإسلامي وإيدولوجية الاقتصاد الرأسمالي في معالجة الأزمة المالية والاقتصاد العالمية الحالية .. أهم نقاط الالتقاء والاختلاف ————— د. بومدين يوسف

الرأسمالي ومن أهمها فصل الأخلاق عن الاقتصاد، والتوسع في استخدام المشتقات المالية، والفصل بين الاقتصاد المالي والحقيقي.

4- نقطة الالتقاء والتوافق بين الفكر الإسلامي والرأسمالي، أن الأخير قد اعتمد في تفادي الأزمة على الاستثمارات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي تتجنب المخاطر غير المدروسة والجشع الثقيل بالديون قد حققت نجاحا أكبر في هذه الأسواق المضطربة.

المقترحات:

في النهاية يصبح هناك ضرورة للتواصل بين أيدولوجية الاقتصاد الإسلامي وأيدولوجية الاقتصاد الرأسمالي خاصة في نقاط الالتقاء، ومحاولة دراسة نقاط الاختلاف من منطلق ديمقراطية الحوار في ظل عالم أصبح قرية كونية.

وان يكون هناك انفتاح بين المصارف الإسلامية والأوروبية على بعضهم البعض في إرساء دعائم سياسة نقدية، بحيث يكون تقبل الربح مقابل تحمل الخسائر أي عدم القبول بما يسمى بقانون الإفلاس الذي محصلته إعفاء ما يترتب على الدينين من ذمم مالية تجاه الدائنين إضافة إلى عدم المتاحرة بالديون والاحتفاظ بجد ادني لسعر فائدة للاقتراض والعكس سيكون سببا في حدوث الأزمات، كما نؤكد على ضرورة اعتماد قواعد وأسس أخلاقية في إدارة السيولة أي البدا بتفعيل السياسات النقدية المعتمدة لدى المصارف المالية الإسلامية والخاصة بالتوريق والمراجعة بشكل يحقق للبنوك الأوروبية سياسة نقدية متوازنة بعيدة عن الأزمات.

ولوجية الاقتصاد الإسلامي وإيديولوجية الاقتصاد الرأسمالي في معالجة الأزمة المالية والاقتصاد العالمية الحالية .. أهم نقاط الالتقاء والاختلاف ————— د. بومدين يوسف

التهميش والمراجع:

- 1- زايري بلقاسم: الأزمات المالية المعاصرة - الأسباب والدروس المستفادة منها، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي بالمركز الجامعي بخميس مليانة..2009
- 2- يوسف أبوفاة: ملامح وأسباب الأزمة المالية العالمية عام 2008 وانعكاساتها على الدول النامية، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الرابع، جامعة الجزائر. 2009
- 3- محمد أحمد معيط: أثر الأزمة المالية الراهنة على خلق فرص عمل جديدة، ورقة بحثية مقدمة الى المنتدى العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل (الرياض، 16 - 18/ يناير - كانون الثاني / 2010).
- 4- محمد عبد الله المومني: دور الأبعاد السلوكية لإدارات الوحدات الاقتصادية في القياس والإفصاح المحاسبي في حدوث الأزمات المالية: دراسة نظرية ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الرابع، جامعة الجزائر. 2009
- 5-Lim, Kian-Ping (2008), "Sectoral efficiency of the Malaysian stock market and the Impact of the Asian financial crisis", Studies in Economics and Finance, Vol. 2, No. 3, pp.196-202.
- 6- صوان، محمود حسن، أساسيات العمل المصرفي الأردن دار وائل للنشر، 2008.
- 7-World Bank, **Global Economic Prospects**, 2009.
- 8- بسام حجازي، " انعكاسات الأزمة المالية العالمية الراهنة على المؤسسات المصرفية في العالم"، ورقة بحث مقدمة إلى مؤتمر حول " الأزمة المالية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي"، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، يومي 13 و 14 آذار 2009، ص15-18.
- 9- علا الصيدانين - الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، اجتماع الخبراء لتحضير الدول العربية للاجتماع الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية ببيروت، 10 - 12 تشرين الثاني/ نوفمبر. 2009
- 11- غيث بكر السباتين، الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على المؤسسات المالية والبنوك في الأردن، مقدمة في مناهج البحث العلمي، جامعة البتراء، بإشراف الدكتور عبد الله أبو حمد.
- 12- خليل حسن، الرأسمالية بين البراغماتية والصراعات الأيديولوجية، الخميس 30 سبتمبر 2010.



ولوجية الاقتصاد الإسلامي وإيديولوجية الاقتصاد الرأسمالي في معالجة الأزمة المالية والاقتصاد العالمية الحالية .. أهم نقاط الالتقاء والاختلاف ————— د. بومدين يوسف

- 13- محمود حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد الإسلامي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، 2010.
- 14- محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، عمان - الأردن، 2009.
- 12- الرفاعي، حسن محمد، **دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في إدارة الأزمة المالية العالمية الراهنة**، بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي جامعة الجنان، لبنان، 2009.
- 15- حمدي عبد الرحيم، **الأزمة المالية العالمية وأثرها على الفكر الاقتصادي الإسلامي**، مجمع الفقه الإسلامي، جدة، 2009.
- 16- الرفاعي، حسن محمد نفس المرجع، 2009.
- 17- محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان. **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، مرجع سابق، 2009.